Americans for Democracy & Human Rights in Bahrain
1001 Connecticut Ave NW, Suite 205 • Washington, D.C. 20036 • (202) 621-6141 • www.adhrb.org • @ADHRB

ملخص لمشاركة منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين في الدورة الـ28 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

خلال مارس 2015، شاركت منظمة أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين في الدورة الـ28 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف، سويسرا للتوعية بالانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في البحرين والمملكة العربية السعودية والكويت. كما التقت المنظمة مع العشرات من الدول الأعضاء ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية والإجراءات الخاصة للأمم المتحدة.

أعضاء لجنة ندوة ADHRB بعنوان" العدالة الجنائية في السعودية"

في الأسبوع الأول من الدورة، أصدرت منظمة أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين مع معهد البحرين للحقوق والديمقراطية ومركز البحرين لحقوق الإنسان رداً على البيان الذي أدلى به الوكيل البحريني للشؤون الخارجية عبدالله عبداللطيف عبدالله، الذي قدم في بيانه تقييماً متفائلاً لجهود الإصلاح في البحرين. في ردها المشترك، أشارت المنظمات الثلاث إلى استمرار تدهور احترام حقوق الإنسان في البحرين خلال الأشهر التي انقضت منذ الدورة الأخيرة لمجلس حقوق الإنسان في سبتمبر 2014. وخلال الحوار التفاعلي مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان زيد رعد الحسين، ألقى مايكل باين من منظمة أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين مداخلة شفوية وجه خلالها تساؤلاً للمفوض السامي بشأن أسباب عدم اعتبار البحرين "بلد مصدر قلق" على الرغم من تعليقه في الكثير من الأحيان على انتهاكات حقوق الإنسان في البلاد.

لجنة ADHRB في الندوة التي نوقش فيها" التمييز الديني في البحرين"

في 10 مارس، نظمت منظمة أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، مع معهد البحرين للحقوق والديمقراطية ومركز البحرين لحقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش ومنظمة القلم الدولية والمنظمة السعودية الأوروبية لحقوق الإنسان ومنظمة حقوق الإنسان أولاً، ندوة بعنوان "العدالة الجنائية وحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية". تحدث في اللجنة جيمس سوزانو من أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، والناشطة السعودية في مجال حقوق الإنسان سمر بدوي، ومن هيومن رايتس ووتش آدم كوغل، والناشطة في مجال حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية هالة الدوسري وسيفاج كيجيجان من منظمة العفو الدولية كما أدار الندوة بريان دولي من منظمة حقوق الإنسان أولاً. وقد تم التركيز في المناقشة على عدم التزام السعودية بمتابعة توصيات المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين خلال الـ13 عاماً منذ تقرير ولايته.

وفي اليوم التالي، نظمت منظمة أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، مع معهد البحرين للحقوق والديمقراطية ومركز البحرين لحقوق الإنسان ومنظمة مؤشر الرقابة والقلم الدولية والاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، مناقشة بعنوان "التمييز الديني في البحرين". وشملت اللجنة حسين عبدالله وسمن نقوي من أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، ورئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان نبيل رجب، ومحامية الدفاع الجنائي البحرينية فاطمة المطوع ومحامي حقوق الإنسان الأمريكي جوش كولانجيلو بريان، بالإضافة إلى رئيس مرصد البحرين لحقوق الإنسان المحامي محمد التاجر.

سمن نقوي من ADHRB تقدم مداخلة أمام المجلس

وقد ألقى المدير التنفيذي لأميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين حسين عبدالله مداخلة شفوية خلال الحوار التفاعلي مع المقرر الخاص المعني بالحقوق الثقافية في 11 مارس. في بيانه، شكر السيد عبدالله المقرر للتعبير عن قلقها إزاء تدمير دوار اللؤلؤة، والذي كان مركزاً للاحتجاجات الشعبية المؤيدة للديمقراطية في عام 2011. أيضاً، ألقت المحامية البحرينية لحقوق الإنسان منار مكي بياناً خلال مناقشة حقوق الطفل، ركزت فيه على سوء معاملة القاصرين المحتجزين أو المسجونين في البحرين. كما تحدثت سمن نقوي من أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين خلال الحوار التفاعلي مع الممثل الخاص المعني بالعنف ضد الأطفال، وسلطت الضوء في بيانها أمام المجلس على اضطهاد الأطفال والقصر من قبل حكومة البحرين.

المدير التنفيذي لـADHRB ركز في مداخلته لمجلس حقوق الإنسان على التمييز ضد البحارنه

قدم المدير التنفيذي للمنظمة السعودية الأوروبية لحقوق الإنسان علي الدبيسي مداخلة شفوية في إطار البند 3 في 13 مارس، وقد قدم هذا البيان نيابةً عن أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين والمنظمة السعودية الأوروبية لحقوق الإنسان، حيث استرعى انتباه المجلس إلى بعض التطورات السلبية الأخيرة في مجال حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية، كالارتفاع الغير عادي لعمليات الإعدام والقيود الحكومية على تشكيل الجمعيات المدنية. في نفس اليوم، قدم السيد يوسف المحافظة، القائم بأعمال نائب رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان، مداخلة شفوية في إطار البند 3 بالنيابة عن مؤسسة السلام وأميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين ومركز البحرين لحقوق الإنسان، وقد ركز في البيان على تجدد استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان والشخصيات السياسية المعارضة في البحرين. كما ألقى حسين عبد الله، المدير التنفيذي لأميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، مداخلة شفوية خلال المناقشة العامة في إطار البند 4، استرعى فيه الانتباه إلى الممارسة المنهجية للاعتقال التعسفي والاحتجاز والتعذيب وسوء المعاملة، وفرض قيود مشددة على حرية التعبير، وحرية التجمع، وحرية تكوين الجمعيات وإسكات الأصوات المطالبة سلمياً بالإصلاح. وفي

17 مارس، ألقت أماندا ميلاني من أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين مداخلة شفوية في إطار البند 4، ركزت فيها على الفشل في النظام القضائي السعودي، وتحديداً في تقييده لحقوق المرأة والمدافعين عن حقوق الإنسان والأصوات المعارضة الأخرى. وفي اليوم التالي، قدمت الآنسة ميلاني في إطار البند 5 مداخلة شفوية سلطت فيها الضوء على عدم تعاون دول مجلس التعاون الخليجي مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، قدم مايكل باين من أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين مداخلة شفوية في إطار البند 5 عن عدم تعاون البحرين مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وأشار إلى أن البحرين لم تسمح لوصول أي من المقررين الخاصين إلى البلاد منذ عام 2006.

قدم مايكل باين من ADHRB 6 مداخلات في مجلس حقوق الإنسان 28

نظمت أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، مع معهد البحرين للحقوق والديمقراطية ومركز البحرين لحقوق الإنسان ومنظمة سيفيكس، ندوة في 12 مارس بعنوان "توثيق ومشاركة المجتمع المدني مع آليات الأمم المتحدة." شملت اللجنة السيد يوسف المحافظة من مركز البحرين لحقوق الإنسان، وروولاند جوفايل من منظمة معلومات الاستعراض الدوري الشامل وسفير سيد من قسم المجتمع المدني في المفوضية السامية لحقوق الإنسان. ركزت الندوة على طرق تمكين المجتمع المدني في مجال توثيق انتهاكات حقوق الإنسان واستخدام التوثيق للعمل مع مختلف آليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. وخلال هذه الندوة، تعرض المدير التنفيذي لأميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين حسين عبدالله ورئيس جمعية الشفافية البحرينية عبدالنبي العكري للتهديد من قبل نائب البرلمان البحريني خالد الشاعر. حيث قام الشاعر – رئيس لجنة حقوق الإنسان في البرلمان البحريني – باتهام الرجلين باستخدام المنظمات التي ينتمون لها لتشويه سمعة البحرين والتهديد بالانتقام منهما ومن عائلتهما في البحرين. بعد هذه التهديدات رفع حسين عبدالله مخاوف منظمة أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين حول هذه التهديدات إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، والأمانة العامة لمجلس حقوق الإنسان، والهيئات والآليات الأخرى ذات الصلة.

قامت ADHRB مع شركائها بالعمل بشكل واسع مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وآلياتها في الدورة 28 من مجلس حقوق الإنسان

أيضاً قدم مايكل باين من أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين مداخلة شفوية خلال المناقشة التفاعلية تحت عنوان السياسات الوطنية وحقوق الإنسان في 19 مارس، حيث أعرب في المداخلة عن قلقه إزاء سياسات حقوق الإنسان الغير فعالة والسطحية بشكل كبير التي تنفذها حكومة البحرين. وفي الأسبوع التالي، ألقى السيد باين في إطار البند 8 مداخلة شفوية لفت فيها الانتباه إلى العمليات الانتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين. وقد أشار في بيانه إلى اعتقال الناشط البحريني البارز في مجال حقوق الإنسان نبيل رجب، وذلك بعد أقل من 24 ساعة من عودته إلى البحرين من رحلة إلى جنيف شارك فيها في الدورة الـ27 لمجلس حقوق الإنسان، حيث تمثل قضية رجب حالة واضحة من الانتقام ضد المدافعين عن حقوق الإنسان البحرينيين.

في 23 مارس، ألقت أماندا ميلاني من أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين مداخلة شفوية تحت البند 8 ركزت فيها على الهجمات المتكررة والمتزايدة على حرية التعبير والرأي في دول مجلس التعاون الخليجي. في اليوم التالي، قدمت الآنسة ميلاني مداخلة شفوية في إطار البند 9 أعربت فيه عن قلقها إزاء التمييز الذي تمارسه حكومة البحرين ضد السكان الأصليين من البحارنة. في 26 مارس، قام مايكل باين من أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين بإلقاء مداخلة شفوية تحت البند 10، وركز في مداخلته على الدول التي لم تنفذ توصيات المجلس والولايات الإجرائية المختلفة. وقد ذكر بالتحديد المملكة العربية السعودية التي لم تنفذ التوصيات التي قدمها المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين بعد زيارته في 2002. وفي اليوم نفسه، ألقت الآنسة ميلاني أيضاً مداخلة شفوية تحت البند 10 أكدت فيها على الحاجة إلى التحقيق وتقديم التقارير المستمر لمجلس حقوق الإنسان من البحرين.